

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9374

الأربعاء، 12 تموز/يوليه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)	السيدة باربرا وودورد	الرئيس
السيد بوليانسكي	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد بيريس لوسي	إكوادور	
السيدة دوتلاري	ألبانيا	
السيد أبو شهاب	الإمارات العربية المتحدة	
السيد فرانسوا دانيشي	البرازيل	
السيدة بيرسفيل	سويسرا	
السيد غنغ شوانغ	الصين	
السيدة كومبا بامبو	غابون	
السيد أغيمان	غانا	
السيد أولميدو	فرنسا	
السيد كويميزاكيس	مالطة	
السيد أفونسو	موزامبيق	
السيد دي لورانتس	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيدة شينو	اليابان	

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2023/477)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-20467 (A)



التطورات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وجهود بناء السلام الأخرى.

ومن دواعي سروري، كما هو الحال دائماً، أن أكون مع وزير خارجية كولومبيا، السيد ألفارو ليفا دوران، الذي أكرر له الإعراب عن امتناني على التعاون المستمر من جانب حكومة الرئيس بيترو أوريجو مع البعثة ومع الأمم المتحدة بأسرها. ويشرفني أيضاً أن أكون في حضور السيدة ديانا ماريا سالسيدو لوبيس، وهي قائدة بارزة عملت بلا كلل على تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالمسائل الجنسانية وعلى خطة العمل الوطنية المتعلقة بالقرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

عندما اجتمع المجلس في تموز/يوليه من العام الماضي (انظر S/PV.9094)، كانت إدارة جديدة قد انتخبت لتوها في كولومبيا وسط تفاؤل كبير بشأن آفاق النهوض ببناء السلام. في ذلك الوقت، سلطت الضوء على الفرصة الهائلة المتاحة أمام حكومة الرئيس غوستافو بيترو أوريجو في التعجيل بتنفيذ الاتفاق والمسؤولية الملقاة على عاتقها.

وأعتقد أن أوجه التقدم المسجلة في أحدث تقرير للأمين العام دليل على أن التنفيذ يكتسب زخماً فيما يتعلق بعدة فصول من الاتفاق، بما في ذلك الفصول التي ظل العمل بشأنها متأخراً رغم أنها تنطوي على أكبر إمكانية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الأحكام العديدة المتصلة بالسلام الواردة في خطة التنمية الوطنية، والاهتمام المتزايد بالإصلاح الريفي الشامل، وتخصيص الأموال التي تشتد الحاجة إليها لتنفيذ اتفاق السلام.

ويشكل إنشاء وزارة المساواة، بقيادة نائبة الرئيس فرانسيس ماركيس، فضلاً عن التقدم الذي أحرزه مكتبها في صياغة سبل لتعزيز تنفيذ فصل الاتفاق المتعلق بالمسائل الإثنية، خطوتين هامتين لتحسين حالة مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من الفئات الضعيفة.

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2023/477)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدعو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة. باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد ألفارو ليفا دوران، وزير خارجية كولومبيا.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا؛ والسيدة ديانا ماريا سالسيدو لوبيس، المتحدثة باسم الهيئة النسائية الخاصة لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا ومديرة الرابطة الدولية لمنظمة النساء المناصرات للسلام والحرية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/477، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (تكلم بالإسبانية): أرحب بهذه الفرصة الجديدة لعرض أحدث تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2023/477) ولإطلاع المجلس على آخر

العدالة في الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي في النزاع وما زالوا ينتظرون قراراً نهائياً من الجهاز فيما يتعلق بفتح القضية II بشأن هذه المسألة. وأخيراً، فيما يتعلق بالجهاز، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر تضامني في مواجهة التهديدات الجديدة التي ندد بها أمس رئيس الجهاز القضائي، القاضي روبرتو فيدال.

(تكلم بالإنكليزية)

وفيما يتعلق بعملية إعادة الإدماج، أضم صوتي إلى ما قاله الأمين العام في الإشادة بالنهج الجديد الذي تتبناه الحكومة، مشدداً على الاستدامة، وإعادة الإدماج المجتمعي مع التركيز على المصالحة، وفرص الحصول على الأراضي، وتمكين المرأة والتمكين الجنساني. ومن الإجراءات المهمة موافقة الأطراف على استراتيجية استدامة لدعم المشاريع الإنتاجية الجماعية وتخصيص التمويل لهذا الغرض. ومن شأن الموافقة على مشاريع جماعية جديدة، وتقديم دعم إضافي لفرادى للمبادرات وتوفير فرص العمل، أن يعزز إلى حد كبير سبل عيش الآلاف من المقاتلين السابقين ويساعد على ترسيخ انتقالهم إلى الحياة المدنية.

ومما يؤسف له أن العنف لا يزال يعوق تحقيق الإمكانات الكاملة للاتفاق. وأثق بأن الإجراءات التي اتخذت مؤخراً فيما يتعلق بالضمانات الأمنية مثل اعتماد سياسة جديدة للأمن والدفاع ستسفر قريباً عن نتائج وتساعد على تحسين الحالة في المناطق المتأثرة بالنزاع. وإحدى هذه المناطق كاتاتومبو، حيث أتيحت لي الفرصة مؤخراً لحضور مائدة مستديرة للأغراض الإنسانية عقدها قادة محليون ومنظمات شعبية. إن نداءاتهم من أجل تعزيز وجود مؤسسات الدولة وخدماتها، والبدائل القانونية للمحاصيل غير المشروعة، والمثابرة في حل النزاعات المسلحة من خلال الحوار، هي نفس المناشدات التي تطلق في أجزاء كثيرة من الريف.

ومع النهوض بتنفيذ الإصلاح الريفي، نشهد زيادة في العنف ضد زعماء الفلاحين والمطالبين بالأراضي وفي العقوبات التي تواجه المسؤولين الحكوميين العاملين في مجال الإصلاح الزراعي. ومما يثير

وسيكون التخطيط والتنسيق على نحو سليم مهمين إذا أردنا الاستفادة إلى أقصى حد من إمكانات تلك المبادرات لتحقيق مكاسب ملموسة للسلام. وتحقيقاً لتلك الغاية، أعتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على أهمية متابعة قرار تعيين مسؤول كبير داخل الرئاسة مكرس للإشراف على تنفيذ الاتفاق النهائي.

وللكونغرس أيضاً دور رئيسي يؤديه في تنفيذ الاتفاق. وأرحب بالموافقة على التشريعات المتعلقة بالإصلاح الريفي الشامل، وأنا واثق من أن جميع الأطراف السياسية الفاعلة ستواصل إيجاد سبل لبناء توافق في الآراء من أجل توطيد السلام.

(تكلم بالإسبانية)

إن محورية الضحايا هي أحد عود الاتفاق ومبدأ أساسي لتنفيذه. ومع استمرار الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في المضي قدماً في مختلف قضاياها الكبرى، بما في ذلك من خلال لوائح اتهام جديدة، تعالت أصوات الضحايا الذين يطالبون بالحقيقة والعدالة والتعويض وعدم التكرار في جلسات استماع الجهاز القضائي مؤخراً، مع مشاركين من مختلف أطراف النزاع.

عقدت إحدى هذه الجلسات في بلدة ديبيا، أنتيوكيا، على الرغم من التهديدات بالقتل من أولئك الذين يسعون إلى عرقلة الحقيقة والعدالة. أدلى شهود قوات الأمن العام بشهادات مؤثرة اعترفوا فيها بمسؤوليتهم عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء - وهي جرائم توضح مدى الانحدار الذي بلغه النزاع.

ويمثل حضور العديد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين هذه الإجراءات بادرة مهمة وخضوة كبيرة نحو هدف ينبغي السعي إلى تحقيقه يتمثل في عدم التكرار.

أنا واثق من أن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام سيواصل السعي بشكل حاسم نحو إصدار أول عقوباته، والتي ستشكل بلا شك معلماً آخر في عملية السلام الكولومبية. بالإضافة إلى ذلك، استمر الضحايا ومنظمات المجتمع المدني بثبات في السعي لتحقيق

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من التحديات، فإن التقارب مع المجموعة التي تعرف نفسها باسم هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي جدير بالملاحظة أيضا. والإعلان المشترك الذي أصدرته الحكومة وهذه المجموعة في 8 تموز/ يولييه بشأن إطلاق جولة من محادثات السلام من الأبناء الإيجابية. وأمل أن يستمر بناء الثقة بين الطرفين وأن نشهد قريبا تطورات فيما يتعلق بالبدء الرسمي للمفاوضات وتجديد وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. تتيح هذه المبادرة وغيرها من مبادرات الحوار فرصة لتحقيق التزامات ملموسة بشأن الحد من معاناة الضحايا المدنيين للنزاع، ولا سيما الحد من العنف ضد المقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين.

وتتيح الحوارات أيضا فرصا للأمم المتحدة لمضاعفة دعمها من أجل إحلال السلام. وتتم كولومبيا بلحظة حرجة يمكن فيها للإرادة الحازمة للأطراف، بدعم من المجتمع الدولي، البناء على عمليات السلام الأولى. وفي هذا السياق، أكد اعتقاد الأمين العام بأن البعثة يمكن أن تسهم إسهاما هاما من خلال رصد عمليات وقف إطلاق النار والتحقق منها. ومما لا شك فيه أن التقدم المحرز خلال هذه الفترة يبين أن الجهود الرامية إلى بناء السلام، بالتعاون مع مختلف الأطراف الفاعلة، تسفر عن نتائج مهمة.

ولكي ترى كولومبيا في نهاية المطاف تحقيقا لرغبتها في عدم التكرار، من الضروري الحفاظ على ما تم إنجازه والبناء عليه، ومواجهة التحديات الأمنية بشكل حاسم وعدم التعثر في السعي إلى حل للعنف يعطي الأولوية للحوار. أمامنا فرصة سانحة، ودعم مجلس الأمن فيها حاسما.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ساليدو لوبيس.

السيدة ساليدو لوبيس (تكلمت بالإسبانية): أعرب عن امتناني للفرصة التي أتيحت للهيئة النسائية الخاصة المعنية بالنهج الجنساني

القلق أيضا استمرار العنف ضد المقاتلين السابقين، حيث قتل خمسة منهم منذ نشر تقرير الأمين العام. وفي الأسبوع الماضي، نقلت منطقة أخرى لإعادة الإندماج بسبب انعدام الأمن، حيث انتقل العشرات من المقاتلين السابقين وأسره من فيستا هيرموسا، ميتا، إلى بلدية غرناطة القريبة. وأثق بأن الدعم المقدم من الحكومة سيسفر قريبا عن حلول دائمة لكل من المقاتلين السابقين والمجتمعات المضيفة. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لحماية الذين يتولون القيادة ويدافعون عن حقوق مجتمعات بأكملها، فضلا عن أولئك الذين سلموا أسلحتهم بحسن نية بموجب اتفاق السلام.

(تكلم بالإسبانية)

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدين مرة أخرى الهجوم المسلح مؤخرا على أعضاء الكنيسة الكاثوليكية في كالدونو، كاوكا، ولأؤكد مجددا تضامنا مع الكنيسة، التي تمثل حليفا لا يقدر بثمن في عمليتي بناء السلام والمصالحة. وفي ضوء الانتخابات الإقليمية التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر، أدعو الجهات الفاعلة المسلحة غير الشرعية إلى احترام حق المواطنين ومرشحي جميع الأحزاب السياسية في المشاركة في حملات تخلو من التهديدات. وأكرر دعوتي للسلطات إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إجراء الانتخابات في بيئة آمنة وتشاركية، مع ضمانات كاملة لمشاركة المرأة في السياسة.

وقد واكب دفع الحكومة لتنفيذ الجوانب الرئيسية لاتفاق السلام بذل جهود للمشاركة في حوار مع الجماعات المسلحة بكافة الأشكال. والمساران متكاملان ويعزز كل منهما الآخر. والنتائج التي تحققت في كوبا في الجولة الثالثة من المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني مشجعة جدا. وفي الأسبوع الماضي، دخل وقف الأعمال العدائية بين الطرفين حيز التنفيذ، وهذه خطوة نحو تفعيل الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الثنائي والوطني والمؤقت في 3 آب/أغسطس. كما سنشكل في غضون أيام قليلة اللجنة الوطنية المعنية بالمشاركة، والتي ستعزز مشاركة المجتمع على نطاق واسع في عملية السلام. وأثق بأن إرادة الأطراف ستستمر وستقضي إلى إحراز مزيد من التقدم.

المشغلة بالعمل السياسي. ونأمل أن نراه ينفذ بسرعة بغية التصدي لهذا العنف، لا سيما في سياق الانتخابات المقبلة، ونريد أيضا أن نرى تنفيذ تدابير لمنع العنف ضد المرأة، فضلا عن العنصرية والتحيز الجنساني، خلال الحملات الانتخابية والعملية الانتخابية. وندعو إلى مشاركة المرأة بصورة أكثر جدوى وفعالية في الأنشطة المدنية للرصد والتحقق التي أنشأها الاتفاق من أجل كفالة الشفافية في الإدارة العامة والاستخدام السليم للموارد. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم وجود منظور لمجتمع الميم الموسع بين أفراد المجتمع في أدوار القيادة السياسية. وفيما يتعلق بالأمن، ونظرا لعدم وجود ضمانات تكفل تمكين المرأة من العمل في الأقاليم، فإننا نعترف بجهود الحكومة لوضع سبع سياسات تحت رعاية وزارة الداخلية، ولا سيما خطة عمل البرنامج الشامل للضمانات المقدمة للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان، والتي هي بصدد صياغة أنشطة شاملة للجميع.

ثالثا، فيما يتعلق بإنهاء النزاع، نرحب بالتقدم المحرز في مجالات سياسة "السلام الناجز"، والتقدم المحرز في إطار اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية في إدراج نهج جنساني، وسياسة الدفاع الجديدة، ودعم المجتمع الدولي لسياسة إعادة إدماج الموقعين على الاتفاق النهائي. وفي هذا الصدد، تود الهيئة أن تبرز النقاط التالية.

فيما يتعلق بإعادة الإدماج، نود أن ننكر المجلس بأن النساء هن اللاتي ما زلن يواصلن عملية إعادة الإدماج الاقتصادي واللائي لم يشغلن بعد مناصب صنع القرار، بينما يتحملن عبء رعاية أسرهن ومجتمعاتهن - حتى بدون أجر في بعض الأحيان - مما يحول وقتهن وطاقتهن وخبرتهن عن عملية إعادة الإدماج السياسي، والمجمعي والاقتصادي. وبالمثل، نلاحظ بقلق شديد زيادة العنف ضد النساء والفتيات في مناطق التدريب الإقليمية والمناطق المحيطة بها، ولا سيما العنف داخل الأسر والاستغلال والعنف الجنسي. وندعو بصفة خاصة إلى كفالة أن تكون سياسة إعادة الإدماج قادرة على تنفيذ وتعزيز التدابير الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والفتاة وتهيئة بيئات آمنة يمكنهن فيها ممارسة حقوقهن. ونشدد على التاريخ الحافل المتمثل في

إزاء السلام لكي تقدم إلى مجلس الأمن أفكارها وتحليلاتها وتوصياتها الرئيسية بشأن تنفيذ الاتفاق النهائي والتدابير الجنسانية.

قبل أن أستهل بياني، أود أن أحيي ذكرى جميع النساء بناة السلام، الموقعات على الاتفاق ومجموعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، الذين سلبت الحرب حياتهم وكرامتهم.

في السنة السابعة من تنفيذ الاتفاق، نقر بالالتزامات التي قطعتها الحكومة بتحقيق التوازن في التنفيذ، وضمان إدراج الاتفاق في خطة التنمية الوطنية وفي عمليات مختلفة مثل صياغة خطة العمل الوطنية لكولومبيا عملا بالقرار 1325 (2000)، وسياستها الخارجية النسوية وسياسة "السلام الناجز". ويجب على الحكومة أن تحرص تقدما من نسبة ال 12 في المائة من الأحكام المتعلقة بالمساواة الجنسانية الواردة في الاتفاق النهائي التي نُفذت حتى الآن لتحقيق نتائج مادية وملموسة وعاجلة.

أولا، فيما يتعلق بالإصلاح الريفي الشامل، ما فتئت كولومبيا تتصدى للتحديات الرئيسية الناجمة عن سنوات من الاقتصار إلى وجود هيكل والفساد ونزع الملكية من خلال اتخاذ إجراءات مشجعة على مستوى الدولة، على سبيل المثال عن طريق زيادة ميزانية الوكالة الوطنية للأراضي زيادة كبيرة وإضفاء الطابع الرسمي على حيازة المرأة للأراضي. غير أن الأمر الصعب بشكل خاص هو كفالة دور المرأة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسع) في صنع القرار، فضلا عن الإدراج المنهجي لنهج جنساني وتدابير محددة في البرامج ذات النهج الإقليمي وفي الخطط الوطنية للإصلاح الريفي الشامل.

ثانيا، فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، تقر الهيئة النسائية الخاصة المعنية بالنهج الجنساني إزاء السلام بعمل عضوات الكونغرس في المضي قدما في اعتماد مشروع قانون يجرم أعمال العنف ضد المرأة

الحاجة إلى كفالة توفير أعداد كافية من الموظفين المناسبين لإجراء التحقيقات على النحو الأمثل على قدم المساواة مع القضايا الأخرى ونحث على أن تعترف جلسات الاستماع بالتأثير على مجتمع الميم الموسّع والتوصل إلى طرق لضمان التعويضات وإعادة الإدماج لهم.

وفيما يتعلق بوحدة البحث عن الأشخاص الذين يُعتبرون في عداد المفقودين، تود الهيئة أن توجه الانتباه إلى استبعاد الفريق المعني بالشؤون الجنسانية من تكوينها، الأمر الذي سيضر بالجهود البناءة وجهود التعميم الرامية إلى ضمان مهمتها في إطار اتفاق السلام. ونرحب بدعوة مكتب أمين المظالم إلى النهوض بوضع خطط للتعويض الجماعي مع التركيز على المنظور الجنساني، بالاقتران مع مساهمة المرأة في الأقاليم. ونوصي بتحسين جودة نظام الرعاية النفسية الاجتماعية لتمكين الضحايا من التعافي البدني والعاطفي، ولا سيما المتضررين من العنف الجنسي. ويجب أن تكون الصحة العقلية إحدى الأولويات الرئيسية للاتفاق فيما يتعلق بالضحايا الباقين على قيد الحياة.

وأخيراً، نعترف بعمل الحكومة في وضع سياسة "السلام الناجز" التي تدمج الحوار والمفاوضات والمشاورات مع أعضاء الجماعات المسلحة غير القانونية. ونشدد على التقدم المحرز في تعزيز الحوار مع جيش التحرير الوطني. ويجب على اللجنة الوطنية المعنية بمشاركة المجتمعات المحلية أن تضمن مشاركة المرأة على قدم المساواة وأن تعطي الأولوية لجدول أعمالها والتنفيذ الفوري للتدابير المتعلقة بوقف إطلاق النار، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالعنف الجنسي في النزاع. وفيما يتعلق بالمناقشات مع الجماعات المسلحة الأخرى، تحث الهيئة على إحراز تقدم في تفكيك تلك الجماعات والتفاوض معها وفي تحليل الهياكل التي كانت الدوافع الأساسية لتصاعد النزاع فيما يتعلق بإقامة اقتصادات غير مشروعة وتعزيز نماذج مسلحة.

إن تنفيذ اتفاق السلام، وخاصة التدابير المتعلقة بنوع الجنس، يمكن أن يحدث فرقا في دفع "السلام الناجز" إلى الأمام وتقديم مثال لتسوية النزاعات الأخرى في جميع أنحاء العالم. إن ضمان حياة النساء

استعداد الموقعين على السلام للعمل مع المجتمعات التي تعيش بالقرب من مناطق التدريب الإقليمية. وكثيرا ما أتاحت المشاريع والعمليات التي اضطلع بها الموقعون للبلديات فرصا أفضل للحصول على التعليم والصحة والعمل.

ونحث الحكومة على العمل بسرعة لتحسين الحالة الأمنية للمقاتلين السابقين والتصدي لسلسلة عمليات القتل التي خلفت ما لا يقل عن 12 امرأة قتيلة منذ توقيع الاتفاق النهائي، فضلا عن أشكال العنف الأخرى ضد الذين قرروا مواصلة احترام الاتفاق. ولا يمكن أن يأتي السلام على حساب أرواح الموقعين. وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية، تشدد الهيئة على أهمية تعزيز سياسة الدفاع والأمن في ظل الحكومة الحالية والتي تتناول، فيما يتعلق بالأمن البشري، الالتزام بالحفاظ على الأرواح وحمايتها. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء الدور المركزي للعسكرة، واستخدام الأسلحة في السياسات الأمنية وزيادة ميزانية الدفاع لعام 2023، والتي لا تزال تتجاوز ميزانية خدمات الرعاية الاجتماعية.

رابعا، فيما يتعلق بحل مشكلة المخدرات غير المشروعة، أظهرت الهيئة أنه بفضل التدابير التي اعتمدها الحكومة، بُدّل المزيد من الجهود لمكافحة شبكات الاتجار. ومع ذلك، فإننا ندعو إلى الإسراع باستعراض وتنفيذ أنشطة البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، وزيادة مشاركة الأسر والأطفال فيها، والتغلب على العقبات الهيكلية مثل عدم بروز أفراد مجتمع الميم الموسّع، والاعتراف بارتفاع مستويات العنف، مثل قتل الإناث والاستغلال والإكراه على البغاء، والعنف الجنسي والجرائم الأخرى التي هي من السمات المميزة للاقتصادات غير المشروعة.

وأخيراً، فيما يتعلق بضحايا النزاع المسلح، تعترف الهيئة بأنشطة اللجنة المنشأة لمتابعة ورصد التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق، والتي تدعم الخطة الانتقالية في كولومبيا. ونشجع تنفيذها على الصعيد المحلي. ونرحب بالزيادة المتواضعة بنسبة 14 في المائة في ميزانية الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وبالإعلان عن فتح القضية 11 بشأن العنف الجنسي والجنساني. ونشدد على

بالبضمانات الأمنية. وترحب المملكة المتحدة بالإعلان في حزيران/يونيه عن وقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، وتأمل أن تشهد المجتمعات المحلية تحسينات حقيقية في أمنها. ونتوقع من جيش التحرير الوطني أن يمضي قدما في تعهداته بحسن نية، ونحن نتابع عن كثب الجهود التي تبذلها الحكومة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع هيئة الأركان المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

وأخيرا، نشكر الأمين العام على توفير خيارات أمام مجلس الأمن من أجل توسيع نطاق دور الأمم المتحدة في التحقق من اتفاقات وقف إطلاق النار. وسنتشاطر مشروع قرار في الأيام المقبلة لمناقشته مع أعضاء المجلس.

وأود أن أؤكد لوزير الخارجية ألفارو ليفا دوران والممثل الخاص رويس ماسيو وأعضاء المجلس أن كولومبيا يمكنها أن تعول على استمرار المملكة المتحدة في دعمها لها على مسار تحقيق السلام والأمن لجميع أبناء الشعب الكولومبي.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته وأرحب بوزير خارجية كولومبيا، ألفارو ليفا دوران، في جلسة اليوم. لقد أصغت الصين باهتمام إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني.

بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها حكومة كولومبيا وشعبها، نفذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم ويجري حاليا تعزيز سياسة السلام الناجز. ونرحب بذلك ونتطلع إلى أن توطد جميع الأطراف في كولومبيا المكاسب التي تحققت وتواصل التحرك نحو هدف تحقيق السلام الشامل والدائم والمستدام.

ويأتي التنفيذ الكامل لاتفاق السلام في صميم عملية السلام في كولومبيا. وقد وفرت خطة التنمية الوطنية التي اعتمدها البلد

ومجتمع الميم الموسع وكرامة الناس هو الطريق إلى السلام اليوم. وندعو مجلس الأمن إلى مواصلة جهوده الحسنة التوقيت والحثيثة والحازمة حتى تتمكن من العمل على جعل كولومبيا بلدا يمكن للشعب أن يعيش فيه بكرامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة سالسيدو لوبيس على إحاطتها.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للمملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو والسيدة سالسيدو لوبيس على إحاطتهما. كما أرحب بوزير الخارجية ليفا دوران في هذه الجلسة.

ترحب المملكة المتحدة بالجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونرحب باعتماد خطة التنمية الوطنية، التي تتضمن خطة استثمار من أجل السلام. وسيكون كفاءة التمويل اللازم لتنفيذ الإصلاحات وتعزيز وجود الدولة في جميع أنحاء كولومبيا أمرا ضروريا لتحقيق التقدم في السنوات المقبلة. وكما أوضحت السيدة سالسيدو لوبيس، فإن الفصل المتعلق بالشؤون الجنسانية عنصر أساسي في اتفاق السلام. ويساورنا القلق إزاء حقيقة أن القيادات النسائية والمقاتلات السابقات ما زلن يواجهن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ونشجع حكومة كولومبيا على مواصلة إعطاء الأولوية للتنفيذ الكامل للأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية في اتفاق السلام. والمشاركة السياسية حاسمة الأهمية أيضا لتنفيذ الاتفاق. وبينما نقرب من الانتخابات الإقليمية في تشرين الأول/أكتوبر، نشجع الحكومة على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة سلامة الموقعين على السلام الذين يسعون إلى المشاركة في العملية الديمقراطية.

وندين بشدة العنف الذي يُمارس ضد المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية. فقد قُتل ما مجموعه 375 مقاتلا سابقا منذ توقيع الاتفاق النهائي. ونحث الحكومة على تعزيز تدابير المنع والحماية ونؤكد من جديد أهمية اللجنة الوطنية المعنية

تقودها كولومبيا وتمتلك زمامها ومساعدة الشعب الكولومبي في تحقيق قدر أكبر من النجاح على طريق السلام الشامل والاستقرار والتنمية.

السيد كويميزاكيس (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر الممثل الخاص رويس ماسيو والسيدة سالسيو لوبيس على إحاطتيهما المتبصرتين اليوم، وأرحب بمشاركة وزير خارجية كولومبيا، السيد ألفارو ليفا دوران، في جلسة اليوم.

لا تزال مالطة تشعر بالتفاؤل إزاء ما تبذله حكومة كولومبيا من جهود وما تبديه من تصميم على تحقيق سلام دائم ومستدام. فقد شهدنا منذ جلستها الأخيرة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9303) تقدما كبيرا في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، فضلا عن سياسة الحكومة للسلام الناجز التي تستكمل تلك الجهود. وقد سرنا أن نشهد موافقة الكونغرس على خطة التنمية الوطنية التي وضعتها الحكومة، والتي تتضمن عناصر رئيسية من اتفاق السلام. ونرحب كذلك بالموافقة على مشاريع القوانين الرئيسية المتعلقة بالإصلاح الريفي الشامل وشراء الحكومة مؤخرا للأراضي وإضفاء الطابع الرسمي عليها في ذلك الصدد. ومن التطورات الإيجابية أيضا تتويج الجولة الثالثة من محادثات السلام بين الحكومة وجيش التحرير الوطني في كوبا والاتفاق على وقف ثنائي على الصعيد الوطني لإطلاق النار لمدة ستة أشهر. وعلاوة على ذلك، نرحب بإعلان الحكومة عن المحادثات المقبلة مع عدة جهات فاعلة مسلحة غير شرعية، وندعوها إلى اغتنام هذه الفرصة والمشاركة بحسن نية.

ونقر بالطلب الذي قدمته الحكومة في 14 شباط/فبراير من أجل توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وننتقل إلى العمل عن كثب مع الزملاء في مجلس الأمن لدعم جهود الحكومة من أجل التوصل إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار.

وتشعر مالطة بقلق عميق إزاء ارتفاع مستويات العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة غير الشرعية والمنظمات الإجرامية، التي تواصل تقويض جهود بناء السلام في جميع أنحاء كولومبيا وندين بأشد العبارات أي عنف وتهديد يواجهه القضاة والسياسيون والمدافعون عن

مؤخرا دعما في مجال السياسات وضمانات فيما يتعلق بالموارد لتنفيذ عناصر مهمة في اتفاق السلام، مثل الإصلاح الريفي وتوزيع الأراضي واستبدال المحاصيل غير المشروعة وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. ونود أن نعرب عن تقديرنا لذلك. فالتنمية هي أساس السلام المستدام. وتتطلب المعالجة الفعالة للأسباب الجذرية للنزاعات الحد من الجوع والفقر وتضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية وتحسين سبل كسب الشعب للعيش بشكل فعال وزيادة الاستثمار في التنمية. ونأمل أن تقدم وكالات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليون دعما ومساعدة نشطين لكولومبيا في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة وتوطيد إنجازات عملية السلام وتحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد.

ويكتسي كبح جماح العنف الناجم عن النزاع أهمية حاسمة للحفاظ على ثقة السكان في عملية السلام. وتقدر الصين التزام الحكومة الكولومبية بالقضاء على العنف المتصل بالنزاع من خلال الحوار والتفاوض. ونرحب باتفاق وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر الذي توصلت إليه الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني خلال الجولة الثالثة من محادثات السلام، ونأمل أن يُحترم الاتفاق فعليا وينفذ تنفيذا كاملا. ونؤيد ما تبذله الحكومة الكولومبية من جهود لمواصلة الحوار والمفاوضات مع الجماعات المسلحة الأخرى ومكافحة الجماعات المسلحة والمنظمات العنيفة غير الشرعية والحد من توسع سلطتها ونطاق أنشطتها، وهو جزء آخر لا يتجزأ من تحقيق السلام الشامل في كولومبيا. ونؤيد أيضا جهود الحكومة الكولومبية الرامية لزيادة نشر قوات الأمن في مناطق النزاع السابقة التي تفتقر إلى السيطرة الفعالة وتعزيز الحماية الأمنية للمقاتلين السابقين والنساء والأطفال والأقليات العرقية.

وتقدر الصين الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في دعم عملية السلام، وتؤيد نظر مجلس الأمن جديا في توسيع نطاق ولاية البعثة للمشاركة في رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه. ونرى أن ذلك من شأنه أن يساعد في توطيد الزخم الإيجابي المتولد عن الحوار الحالي ومحادثات السلام. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة دعم عملية السلام التي

تواصل كولومبيا إحراز تقدم نحو تحقيق السلام الدائم والمستدام. وتؤكد مالطة من جديد التزامها بدعم عملية السلام وتشييد بما يبديه شعب كولومبيا من عزم وقدرة على الصمود.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد رويس ماسيو، على إحاطته بشأن التقدم المحرز في عملية السلام في كولومبيا. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة سالسيدو لوبيس على رؤاها المتعلقة بالفصل المتعلق بالشؤون الجنسانية من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وأرحب خالص الترحيب بالوزير ألفارو ليفا دوران.

لقد أثبتت كولومبيا مرة أخرى قدرتها الكبيرة على أن تصبح نموذجا لبناء السلام من خلال ما تطبقه من ممارسات فضلى. وموافقة الكونغرس على خطة التنمية الوطنية التي وضعتها الحكومة مثال جيد آخر على ذلك. وتتضمن الخطة التزامات بالفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي وخطة للإصلاح الريفي، وهما أمران ضروريان لبناء السلام في كولومبيا. وتتطلع اليابان إلى التنفيذ الفعال لخطة التنمية الوطنية، التي ستمكن من معالجة الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية وتعزيز التنمية الشاملة. وإذا أريد تحقيق السلام المستدام في إطار الخطة، فإننا نكرر التأكيد على أهمية بناء مؤسسات وأنظمة مرنة وشفافة، فضلا عن توفير بناء القدرات لكل مواطن، مع وضع الأمن البشري في صميمه. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لأي جهد لبناء السلام أن يكون فعالا ما لم تقوده حكومة تحظى بثقة الشعب. وفي ذلك الصدد، تشدد اليابان على أهمية إجراء انتخابات المقاطعات والبلديات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر بطريقة سلمية وخالية من العنف.

وتشيد اليابان بجهود كولومبيا المستمرة لتحقيق "السلام الكامل" من خلال الحوار، بالإضافة إلى التنفيذ المطرد للاتفاق النهائي لعام 2016. ونرحب بالاتفاقات التي أبرمت مؤخرا بين الحكومة وجيش التحرير الوطني بشأن وقف إطلاق نار ثنائي وطني لمدة ستة أشهر وآلية شاملة لإشراك المجتمع الكولومبي في عملية السلام. كما تحت اليابان الجماعات المسلحة الأخرى على الدخول بشكل بناء في حوار

حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين وأفراد مجتمع الميم. ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تتحدث عن التهجير القسري لآلاف الأشخاص في الأشهر الأخيرة والمحتجزين قسرا، فضلا عن التقارير المتعلقة بالتجنيد القسري للأطفال، وهو ما يؤثر بشكل غير متناسب على السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وندين أعمال القتل والعنف والتهديدات التي تُمارس ضد المقاتلين السابقين في عدة مناطق من كولومبيا، خاصة في المناطق الخاضعة للسيطرة الاجتماعية والإقليمية للجماعات المسلحة غير الشرعية. ويجب على السلطات الحكومية أن تبذل كل ما في وسعها لوقف العنف ضد المدنيين، بما في ذلك عن طريق زيادة الجهود الرامية إلى توسيع نطاق وجود الدولة في المناطق الريفية لحماية المجتمعات المحلية الضعيفة. وكما أبرز اليوم مرة أخرى، يساورنا القلق إزاء ما يواجهه تنفيذ الأحكام الجنسانية الواردة في الاتفاق من تحديات مستمرة. وتكتسي مشاريع القوانين التي اعتمدت مؤخرا للتصدي للعنف ضد المرأة المشتغلة بالعمل السياسي وتحديد حصة مشاركة المرأة في عضوية الكيانات العامة بنسبة 50 في المائة أهمية لكفالة إمكانية مشاركة المرأة في العملية السياسية مشاركة كاملة ومجدية وآمنة. ويجب أن تشمل مبادرات السلام الجارية والمستقبلية تدابير محددة لمنع الهجمات والتهديدات وأعمال القتل والعنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد جميع القيادات النسائية والمقاتلات السابقة. وتؤيد مالطة التقدم الذي أحرزه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في إطار نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا. ونؤكد من جديد دعونا لدعوة النساء ومنظمات مجتمع الميم لفتح القضية رقم 11 المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني والتنفيذ الكامل لتوصيات لجنة تقصي الحقائق بشأن تعويضات ضحايا العنف الجنسي.

ونشعر بالتفاؤل إزاء الجهود المبذولة للمضي قدما في تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية في اتفاق السلام، ونحث الحكومة على كفالة توفير التمويل الكافي لمعالجة أوجه عدم المساواة التاريخية. وندعو أيضا إلى مواصلة إيلاء الاهتمام لمسألة البحث عن المفقودين والمختفين قسرا وإتاحة الموارد اللازمة لذلك.

وإحلال سلام مستقر ودائم. ويشمل ذلك خطة التنمية الوطنية التي اعتمدت مؤخرا، والتي تدمج اتفاق السلام في أسسها. وتبعث فينا الأمل أيضا الجهود المبذولة لتنفيذ الفصل المتعلق بالإثنيات والإصلاح الريفي، في الوقت الذي نشدد فيه كذلك على ضرورة إعطاء الأولوية لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالجنسانية في الاتفاق. إن توسيع مشاركة المرأة السياسية خطوة هامة، ولكن يجب أن تقترن بتدابير تتصدى للمخاطر الأمنية المتزايدة والعنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويشمل ذلك استخدام الآليات القائمة، مثل مختلف مكونات النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويض وعدم التكرار، للنهوض بحماية النساء والفتيات والنهوض بهن في جميع أنحاء المجتمع الكولومبي.

ثانيا، نشيد بالنهج الذي يتبعه المجلس الوطني لإعادة الإدماج لضمان استراتيجية مستدامة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وينبغي أن يظل هؤلاء الرجال والنساء الذين يحترمون التزامهم بالاتفاق النهائي وتيسير إعادة إدماجهم بفعالية وأمان في المجتمع الكولومبي من الأولويات. ويشمل ذلك تنفيذ الضمانات الأمنية، التي تعتبر حاسمة لنجاح الاتفاق.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثالثة. يظل يساورنا القلق إزاء استمرار العنف ضد المدنيين، بمن فيهم المقاتلون السابقون والقيادات المجتمعية، الذي يهدد الجهود الرامية إلى بناء السلام والمصالحة. ونسلم بأن محادثات السلام الجارية، بما في ذلك اتفاق وقف إطلاق النار الأخير لمدة ستة أشهر مع جيش التحرير الوطني، أداة أخرى للتصدي للعنف في كولومبيا. ويمكن للمجلس أن يعول على المشاركة البناءة لدولة الإمارات العربية المتحدة في مناقشات المجلس فيما يتعلق بالتوسيع المطلوب لولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لدعم الحكومة في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام، ونعيد تأكيد دعمنا الكامل لبعثة التحقق بقيادة الممثل الخاص رويس ماسيو.

وفي الختام، تظل المشاركة المتنامية والمستمرة بين كولومبيا والمجلس عملية هامة لضمان عوائد السلام التي تحققت حتى الآن.

مع الحكومة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، والامتناع عن اللجوء إلى وسائل العنف.

وتقدر اليابان العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في دعم جهود كولومبيا. ونحيط علما، في ذلك الصدد، بطلب الحكومة توسيع ولاية البعثة بغية دعم جهودها لإجراء حوار مع الجماعات المسلحة، لا سيما في التحقق من وقف إطلاق النار. ومع مراعاة توصيات الأمين العام، تظل اليابان منخرطة في تحديد الكيفية التي يمكن بها للبعثة أن تنفذ ولايتها بأقصى قدر من الفعالية وأن تخدم غرض استدامة السلام والاستقرار في كولومبيا. وتدين اليابان العنف المستمر، ولا سيما في المناطق الريفية، بما في ذلك ضد المقاتلين السابقين والزعماء المجمعين والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. وستكون تهيئة بيئة مؤاتية لإعادة الإدماج أساسية لمعالجة انعدام الأمن في الأجل الطويل، كما رأينا من مثال مشروع الخطة الاستراتيجية لأمن المقاتلين السابقين وحمايتهم.

ولا يمكن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل إلا عندما تتشكل عملية السلام بواسطة أصحاب المصلحة برؤيتهم الخاصة وملكيتهم الكاملة. وينبغي أن تقود إعادة الإدماج مبادرات مجتمعية مع التركيز على المصالحة والمشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب. ولتعزيز تلك المبادرات، ينبغي لأعضاء المجلس أن يحثوا كولومبيا على مواصلة استخدام لجنة بناء السلام.

وفي الختام، تعيد اليابان تأكيد التزامها الثابت بدعم عملية السلام وجهود بناء السلام في كولومبيا.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
في البداية، أشكر الممثل الخاص كارلوس رويس ماسيو على إحاطته القيمة وعلى عمله المتواصل في كولومبيا. وقد استمعنا باهتمام إلى السيدة ديانا سالسيدو لوبيس، وأرحب بمشاركة وزير الخارجية ألفارو ليفا دوران في جلسة اليوم. وأود أن أركز على ثلاث نقاط رئيسية اليوم.

أولا، ترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بتفاني حكومة كولومبيا المستمر والخطوات التي اتخذتها لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع

وفي الختام، إن اتفاق السلام إنجاز تاريخي، واستعداد كولومبيا لبناء السلام من خلال الحوار مثال للمجتمع الدولي. وندعم السلطات الكولومبية في جهودها الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا وفي المناقشات التي بدأت كجزء من سياسة "السلام الناجز". ومن المسلم به أنه لا يزال هناك شوط يتعين قطعه، غير أن كولومبيا تسير على الطريق الصحيح وفرنسا على استعداد لتقديم دعمها الكامل.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غابون وغانا وبلدي، موزامبيق.

ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق للعمل الشاق الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، وفريقه في جهودهم لتوطيد السلام والاستقرار في كولومبيا. ونتقدم بتحياتنا وشكرنا للسيدة ديانا ماريا سالسيدو لوبيس، على منظورها. ونرحب في هذه القاعة بمشاركة معالي السيد ألفارو ليفا دوران، وزير خارجية جمهورية كولومبيا.

يجسد تقرير الأمين العام عن الحالة العامة في كولومبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير (S/2023/477) الجهود المتفانية والالتزام الراسخ لحكومة كولومبيا وشعبها بتوطيد إطار متكامل يفضي إلى إيجاد سلام دائم ومستدام. ويحدث ذلك على الرغم من التحديات المتنوعة والمعقدة التي تواجهها حكومة كولومبيا وشعبها. وموافقة الكونغرس على خطة التنمية الوطنية للحكومة مثال واضح على الخطوات الهامة المتخذة في التعامل مع مختلف المسائل المتصلة بالسلام.

وفي هذا السعي الدؤوب من أجل السلام، تهنيء المجموعة بحرارة فخامة السيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس جمهورية كولومبيا، وقيادة جيش التحرير الوطني على الاختتام الناجح للجولة الثالثة من مفاوضات السلام في كوبا. وقد توج هذا الإنجاز الرائع بوقف مؤقت لإطلاق النار لمدة ستة أشهر سيدخل حيز التنفيذ اعتبارا من 3 آب/ أغسطس 2023 وإنشاء لجنة وطنية مكلفة بتحديد المشاركة الواسعة للمجتمع الكولومبي في عملية السلام. بالإضافة إلى ذلك، فإن تشكيل

وهي أيضا تمثيل واضح لالتزام المجتمع الدولي بالسلام في كولومبيا. وسيوفر استمرار ذلك الانخراط والتعاون الدعم اللازم لكولومبيا لضمان الأمن والاستقرار والازدهار على المدى الطويل وباستدامة.

السيد أولميدو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص والسيدة سالسيدو لوبيس على إحاطتهما. كما أرحب بحضور وزير خارجية كولومبيا في جلسة اليوم.

إن السعي إلى السلام يجب أن يشتمل على الحوار. ولذلك رحبنا بإبرام اتفاق في 9 حزيران/يونيه بشأن وقف وطني لإطلاق النار لمدة ستة أشهر بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني. ونأمل أن تؤدي الخطوة الأولى إلى وقف دائم لإطلاق النار. وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها السلطات الكولومبية من أجل وساطة للتوصل إلى المزيد من وقف إطلاق النار مع عدة جماعات مسلحة، ولا سيما هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ونؤيد طلب كولومبيا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا حتى تتمكن من رصد ودعم تنفيذ مختلف الالتزامات. وهذا أمر أساسي للحد من العنف، الذي يظل خطره مقلقا بشكل خاص قبل الانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني غير متوفرة.

وموافقة الكونغرس على خطة التنمية الوطنية خطوة إيجابية. وترحب فرنسا بالتزام الحكومة ومبادراتها الأخيرة بشأن الإصلاح الريفي والحصول على الأراضي، ولا سيما إنشاء ولاية قضائية زراعية جديدة. كما نرحب بالأولوية المعطاة لتنفيذ الفصل المتعلق بالإثنيات من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. ونحث الحكومة على مواصلة السير على هذا الدرب بغية توفير فرص اجتماعية واقتصادية جديدة وقابلة للبقاء للأشخاص الذين عانوا بسبب النزاع وما زالوا يتعرضون للعنف من جانب الجماعات المسلحة والإجرامية. وترحب فرنسا بالتقدم المطرد الذي أحرزته الولاية القضائية الخاصة للسلام وتدين بشدة التهديدات الموجهة ضد القضاة الكولومبيين. وستفتح الأحكام التصالحية الأولى فصلا جديدا على طريق المصالحة.

الكولومبية للسكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في عملية توزيع الأراضي.

ونرحب بمبادرة إنشاء فريق دعم لتنفيذ الفصل المتعلق بالجوانب الإثنية من جانب مختلف السفارات وكيانات الأمم المتحدة. وبالمثل، نرحب بالإعلان عن تخصيص 30 في المائة من موارد وكالة تجديد الأراضي لتنفيذ أكثر من 8 000 مبادرة في إطار برامج التنمية ذات التركيز الإقليمي في الأقاليم الإثنية التي تواجه تحديات إنمائية كبيرة. ونحيط علماً بالانتخابات الإقليمية المقبلة المقرر إجراؤها في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونشدد على أهمية ضمان المشاركة التمثيلية، من حيث المرشحين الذكور والإناث على حد سواء، مع ضمان أمن النساء والمقاتلين السابقين الذين يرغبون في المشاركة في العملية الانتخابية. وسيؤدي القيام بذلك إلى تعزيز إجراء انتخابات شاملة وسلمية ونزيهة.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية في العديد من الميادين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن الحالة الأمنية في البلد تستحق اهتمامنا. وهناك تقارير عن وقوع اشتباكات بين الجماعات المسلحة واستمرار العنف الذي يؤثر على مختلف الفئات الضعيفة. وهناك قلق إزاء تزايد تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة، فضلا عن التشريد القسري والحبس والمذابح في مناطق متعددة. وندين بشدة تلك الحوادث، وكذلك القتل الأخير لثلاثة أطفال جندهم قسرا هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في منطقة كاكيتا وبوتومايو الحدودية.

إن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام عنصر حاسم في بناء السلام في كولومبيا من خلال التحقيق مع المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وموظفي الدولة ومحاسبتهم على جرائم الحرب. ويوفر الجهاز القضائي العدالة وجبر الضرر والكرامة للضحايا. وتجدر الإشارة بالنهج المستقل والشامل الذي تتبناه تلك الهيئة، في حين تُدان التهديدات التي تمارسها الجماعات المسلحة ضد القضاة والمحامين والضحايا.

لجنة وطنية مكلفة بتحديد المشاركة الواسعة النطاق للمجتمع الكولومبي في عملية السلام يدل على الالتزام بالشمولية وضمان سماع أصوات جميع الكولومبيين وأخذها في الاعتبار.

وتشيد المجموعة بالنهج الاستراتيجي للحكومة الكولومبية لاستعادة السلام من خلال الحوار الشامل والبناء مع الجماعات المسلحة، بغض النظر عن تصنيفها. ويبرهن ذلك على التزام الحكومة بحل النزاعات مع التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومن خلال تشجيع التفاهم المتبادل والمصالحة، تعزز الحكومة السلام والأمن المستدامين في البلد. وترحب المجموعة بجهود الحكومة الكولومبية لتحسين الأمن في المناطق المتضررة من النزاع من خلال اعتماد سياسات وخطط استراتيجية تهدف إلى التعزيز التدريجي لوجود القوات العسكرية وقوات الشرطة في تلك المناطق. ونشجع الحكومة على الإسراع في تنفيذ تلك الخطط، باستخدام نهج مبتكرة ومصممة خصيصا لتفكيك الهياكل الإجرامية وحماية المجتمعات الضعيفة.

ونلاحظ بارتياح التطورات الإيجابية الناجمة عن الإصلاحات المؤسسية للحكومة وتخصيص الأموال للإصلاحات الريفية الشاملة. وعلى نفس المنوال، نشيد بإنشاء آليات للتعجيل بجزاء الأراضي للأشخاص الذين لا يملكون أرضا. ونحث على الإسراع بتحديد المستفيدين وتخصيص الأراضي لهم. وتحقيقا لتلك الغاية، نناشد المجتمع الدولي أن يدعم تلك العملية بالموارد اللازمة.

ونرى أن منح سندات ملكية للمقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي على أرض سبق أن حصلت عليها الوكالة الوطنية للأراضي خطوة إيجابية. ونرى أن من الحيوي أن نقدم لهم الدعم التقني الأساسي والمساعدة المالية لتيسير انتقالهم إلى الحياة المدنية وتمكينهم من تحقيق الاعتماد على الذات.

ولتحقيق السلام في كولومبيا ومعالجة التفاوتات التاريخية التي تشكل الأسباب الجذرية للنزاعات، من الأهمية بمكان تنفيذ سياسات عادلة وشاملة لمجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وفي هذا الصدد، نرحب المجموعة بمراعاة الحكومة

الميزانية المخصصة لتنفيذ اتفاق السلام والإصلاح الريفي وتتضمن تدابير حاسمة.

وعلاوة على ذلك، اعتمد الكونغرس قانونين أساسيين للإصلاح الريفي المتوخى في اتفاق السلام: أحدهما ينشئ ولاية قضائية زراعية لحل المنازعات الريفية والآخر يعترف بحقوق الفلاحين في الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، شهدنا تقدما كبيرا في حيازة الأراضي وتسجيلها.

وتؤيد البرازيل استراتيجية حكومة الرئيس بيترو أوريغو لتحقيق السلام الكامل. ونسلم بأهمية وضرورة الحوارات الإضافية الجارية لتوسيع عوائد السلام في جميع أنحاء البلد. ويتطلب بناء السلام التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي وكبح أعمال العنف التي لا تزال ترتكبها الجماعات المسلحة الأخرى. وتؤثر مظاهر العنف هذه تأثيرا غير متناسب على الكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية والشعوب الأصلية والنساء والأطفال، وأضعف فئات السكان. وفي هذا الصدد، تؤكد البرازيل مجددا التزامها الراسخ بوصفها بلدا ضامنا لفريق السلام بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني. ونشيد بإنجازات الجولة الثالثة من المفاوضات، التي جرت في هافانا، ولا سيما الإعلان عن الاتفاقات المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية ووقف إطلاق النار، فضلا عن الالتزامات التي قطعت للإغاثة الإنسانية. وتأمل البرازيل أن تجدد عملية التسجيل والنتائج الفورية للاتفاقات الأمل في الأراضي لصالح أكثر المجتمعات تضررا وأن تعكس، واقعيا، فصلا جديدا في عملية التفاوض وبناء السلام.

وترى البرازيل أن هناك علامات مشجعة. وبينما نعقد هذه المناقشة الهامة في مجلس الأمن، يجتمع فريق السلام التابع للحكومة الكولومبية مع جيش التحرير الوطني في هافانا، ويعمل على إعداد وثائق لتقييم التقدم المحرز منذ التوقيع على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كوبا في 9 حزيران/يونيه. ويسر البرازيل أن تدعم عمل الفريق من أجل السلام وستواصل المشاركة في متابعة تلك العملية مشجعة على تنفيذ الاتفاقات والمضي قدما بجدول الأعمال.

وتعتقد البرازيل أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا يمكنها، بل وينبغي لها، أن تضطلع بدور هام في هذه العملية، لا سيما لضمان

إن الموارد المالية أساسية لنجاح عملية بناء السلام. ونرحب بتخصيص صندوق بناء السلام مبلغ 3 ملايين دولار لدعم المفاوضات ومبادرات بناء السلام على الصعيدين الوطني والمحلي. وتشجع الأمم المتحدة والشركاء والمانحون على مواصلة تقديم الدعم المالي من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق النهائي.

وتتشدد البلدان الأفريقية الثلاثة على أهمية الحوار المستمر والتعاون البناء بين الأطراف المشاركة في النزاع. ونحث الأطراف على الابتكار. والمشاركة الواسعة لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني، ومجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية والنساء والشباب والكيانات الأخرى، أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم في البلد.

وتؤكد المجموعة دعمها لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في رصد تنفيذ الاتفاق النهائي في كولومبيا.

وتعرب عن تقديرها لجهود حكومة كولومبيا في وضع حد للصراع وبناء دولة مستقرة حيث يمكن للكولومبيين العيش في وئام في ظل تنوعهم وتعزيز سلام فعال وطويل الأمد ومستدام.

السيد فرانسوا دانيشي (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم، وأرحب ترحيبا حارا بوزير الخارجية ألفارو ليفا دوران في المجلس.

تواصل كولومبيا إظهار التزامها الثابت بالاتفاق النهائي وبتوسيع نطاق السلام وتوطيده في جميع أنحاء أراضيها. ويسرنا أن نقر بأن التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم هو أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية حكومة الرئيس بيترو أوريغو. ونحن نشهد تقدما ملموسا وهاما. وكما أكدنا من قبل، فمن أجل بناء السلام، يجب على الدولة أن تبسط وجودها ليشمل جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المناطق المتضررة من الصراع والتي جرى تهميشها تاريخيا.

وفي هذا الصدد، فإن موافقة الكونغرس على خطة التنمية الوطنية تمثل إنجازا هاما. وتزيد تلك الخطة الاستراتيجية من موارد

عليها التغلب على العنف وبناء السلام. ونذكر أيضا، كما فعلنا في عدة مناسبات، بأن عمل مجلس الأمن في كولومبيا يستند إلى التوقعات والطلبات التي صاغتتها الحكومة الكولومبية نفسها نيابة عن ذلك الشعب الشقيق.

وتؤكد البرازيل من جديد التزامها بالعمل عن كثب مع كولومبيا حتى يتسنى للسلام، ثمة الجهود الدؤوبة لشعبها، أن يترسخ وينشر آثاره التحويلية في جميع أنحاء أراضيها.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة ألفارو ليفا دوران، وزير خارجية كولومبيا، في جلسة اليوم. ونشكر الممثل الخاص للأمن العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على تقيّماته. واستمعنا أيضا إلى إحاطة المجتمع المدني التي قدمتها ديانا سالسيدو لوبيس.

ترحب روسيا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في كوبا بشأن وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني بوصفه خطوة بالغة الأهمية نحو السلام الشامل في كولومبيا. لقد دأب بلدنا على تشجيع الحوار مع تلك الجماعة حتى عندما تجاهلت الإدارة الكولومبية السابقة هذه النداءات تماما وتعرضت البلدان الضامنة لعملية السلام لضغوط لم يسبق لها مثيل. ونلاحظ الدور الهام الذي اضطلعت به هافانا في الاضطلاع بواجباتها بصفقتها ضامنا بحسن نية فضلا عن إقامة الاتصال بين الطرفين. ونلاحظ أن جهود الوساطة القائمة على المبادئ والمتسقة التي بذلتها كانت السبب الرئيسي الذي دفع الولايات المتحدة إلى إضافة كوبا إلى قائمتها للدول الراحية للإرهاب. وكما يقال، لا ضرورة لأي تعليق آخر.

ونرى أن بوسعنا أن نلبي طلب رئيسي وفدي الحكومة وجيش التحرير الوطني بتوسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا حتى تتمكن من التحقق من تنفيذ الأطراف لاتفاق وقف إطلاق النار الثنائي ورصده. ونعرب عن استعدادنا للنظر في إمكانية أن تتحقق البعثة من الاتفاقات مع الجماعات الأخرى بمجرد التوصل إلى تلك الاتفاقات. ونرحب في ذلك السياق بجهود السلطات الكولومبية

نجاح الخطوات الحاسمة المزمع اتخاذها في الأسابيع المقبلة، بما في ذلك إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالمشاركة وبدء نفاذ وقف إطلاق النار الثنائي الوطني المؤقت في 3 آب/أغسطس، والذي يمكن أن يستمر، حسبما اتفق عليه الطرفان.

وفي سياق هذه التطورات الهامة، تعرب البرازيل عن استعدادها لدراسة ومناقشة توصيات الأمين العام بعناية بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه بعثة التحقق دعما لمختلف اتفاقات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها مع مختلف الجماعات المسلحة في كولومبيا. وبالإضافة إلى درجة التقدم المحرز فيما يتعلق بكل حوار واتفاق لوقف إطلاق النار، سيكون من الأهمية بمكان تقييم الأثر على أرض الواقع الناجم عن مشاركة البعثة، مع مراعاة أن بعض الجماعات المسلحة تتقاتل فيما بينها من أجل السيطرة على الأراضي نفسها.

ونظرا للنزاعات الإقليمية القائمة بين الجماعات المسلحة، نعتقد أنه سيكون من المفيد تعزيز التقدم المتزامن في مختلف المفاوضات. فأى انتكاسة مع مجموعة بعينها يمكن أن يكون لها أثر سلبي على العمليات الأخرى وأن تؤدي إلى تفاقم الصراعات. ولهذا السبب، نعتقد أن من الضروري أن يقيم المجلس بعناية كيفية تعظيم إسهامه في النهوض المشترك بجميع تلك العمليات.

ونرحب بالتقارير التي تقيّد بحدوث انخفاض ملحوظ في الاشتباكات بين الجماعات المسلحة غير المشروعة وقوات الأمن العام نتيجة لجهود الحكومة الكولومبية الرامية إلى إبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار مع مختلف الجماعات المسلحة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات. والعنف الذي ما زالت ترتكبه الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية ما زال يعطل حياة المدنيين ويقوض بناء السلام. وتبرز تلك الحالة أهمية دعم المجتمع الدولي لجهود الحكومة الكولومبية للنهوض بمبادرات السلام وتوطيد وجود الدولة، لا سيما في المناطق الريفية، حيث تحتاج المجتمعات الضعيفة إلى حماية أقوى.

وتؤيد البرازيل بقوة المجتمع الكولومبي وحكومة الرئيس بيترو أوريفو في تصميمها السياسي على التصدي للتحديات التي ينطوي

وأشكر الممثل الخاص السيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة سالسيدو لوبيس.

إن لدى سويسرا التزاما طويل الأمد بإزاء كولومبيا وتواصل دعم عملية السلام في البلد، خاصة فيما يتعلق بالتصالح مع الماضي. أود أن أشدد على أمثلة للتقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا. أولاً، ترحب سويسرا بتخصيص موارد محددة وبالالتزامات المنصوص عليها في خطة التنمية الوطنية الرامية إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ومن الجدير بالثناء التقدم الذي أحرز مؤخرا في سن تشريع للسلام وينبغي لجميع الأطراف المعنية إعطاء الأولوية لتنفيذه بصورة كاملة. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الخاصة للسلام وبالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ الأحكام التصالحية. كما حققت آلية التنسيق المشتركة بين المؤسسات التي أنشئت للبحث عن الأشخاص المفقودين نتائج أولية ملموسة. أخيراً، بناء على طلب كولومبيا، وافق المجلس الاتحادي السويسري على اتفاق للاحتفاظ بنسخة رقمية في سويسرا من محفوظات لجنة الحقيقة الكولومبية. وإن من دواعي سرورنا البالغ زيارة رئيس بلدنا إلى كولومبيا وإعلان ذلك الاتفاق.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط. أولاً، لا تزال سويسرا تشعر بالقلق إزاء استمرار تأثير العنف المرتبط بالنزاع على السكان المدنيين. ونحث جميع الأطراف على احترام القانون الدولي الإنساني. ولا تزال الاشتباكات بين الجماعات المسلحة مستمرة في جميع أنحاء البلد، خاصة في المناطق ذات الأولوية لتنفيذ الاتفاق النهائي. وينبغي أن تظل الضمانات الأمنية لأعضاء الأحزاب السياسية والزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين أولوية بالنسبة للحكومة. وندعو السلطات الكولومبية إلى تنفيذ تدابير وقائية كافية لضمان إجراء انتخابات حرة وآمنة وتشاركية لا سيما في الفترة التي تسبق انتخابات المقاطعات والبلديات في تشرين الأول/أكتوبر.

ثانياً، تلتزم سويسرا في إطار برنامجها للتعاون في كولومبيا بالكشف عن أثر النزاع المسلح على الأطفال فضلا عن تخفيفه. ونظرا

للمشاركة في حوار مع هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. ونلاحظ أن الطرفين قد أصدرتا بياناً مشتركاً عربياً فيه عن استعدادهما للجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وينبغي ألا ينتقص تحول التركيز إلى أشكال جديدة للمفاوضات من الهدف الرئيسي المتمثل في مسؤولية مجلس الأمن عن رصد تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونرى أن التنفيذ الشامل لأحكام الاتفاق يعدُّ السبيل الوحيد لبناء الثقة بين المشاركين الجدد في عملية السلام. ونعرب عن تقديرنا للجهود المخلصة التي تبذلها بوغوتا على تلك الجبهة ولا سيما التقدم المحرز في الإصلاح الزراعي. ولكن من الواضح أن من الضروري بذل المزيد من الجهد لكفالة السلامة البدنية للمقاتلين السابقين والقادة الاجتماعيين وأكثر قطاعات المجتمع ضعفا علاوة على تنفيذ برامج استبدال المحاصيل وتعزيز سلطة الدولة في الميدان. ونتطلع إلى تنفيذ قرارات الجهاز القضائي الخاص من أجل للسلام، وسيتابع ممثلو بعثة الأمم المتحدة ذلك أيضا.

ويساورنا القلق من استمرار تصاعد العنف ضد المقاتلين السابقين. فقبل بضعة أيام فقط شهدنا عددا من حالات القتل والهجمات الكبيرة على أعضاء سابقين في هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية، بما في ذلك بسبب أنشطتهم السياسية. وبدون توفير ضمانات أمنية للمقاتلين السابقين سيكون من المستحيل إعادة إدماجهم في المجتمع والاقتصاد. ونأمل أن تتحسن الحالة بشكل ملحوظ في الفترة السابقة للانتخابات الإقليمية والمحلية المتوقع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

وسوف تواصل روسيا من جانبها - بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن - الاضطلاع بدور فعال في الجهود الدولية لدعم عملية السلام الكولومبية، بما في ذلك تقديم الدعم لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وعلى رأسها السيد كارلوس رويس ماسيو.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (تكلت بالفرنسية): أرحب بمشاركة وزير خارجية كولومبيا، معالي السيد ألفارو ليفا دوران، في هذه الجلسة

طريق الحد من التفاوتات الاجتماعية ومواصلة الحوار مع الجماعات المسلحة. إنها عملية تتطلب رؤية وشجاعة، ونشيد بالرئيس بيترو أوريجو والحكومة الكولومبية على تصميمهما على المضي قدما في اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق السلام الشامل. ونشيد بموافقة الكونغرس على خطة التنمية الوطنية للحكومة مع التركيز بشكل خاص على المرأة والسلام والأمن.

ونرحب بالاتفاقات التشريعية التاريخية التي سنها الكونغرس لتنفيذ الاتفاق النهائي. وبما أنه لا يمكن فصل السلام عن العدالة الاجتماعية فإننا نقدر وندعم الكولومبيين تماما في سعيهم إلى تحقيق السلام عن طريق العدالة الاجتماعية.

كما أن الحوار الوطني وإدماج المجتمع المدني بصورة فعالة أمران حاسمان لتحقيق المصالحة الوطنية. ونرحب بالمفاوضات الجارية بين الحكومة وجيش التحرير الوطني ونحثهما على الاستمرار بحسن نية. كما نتطلع إلى بدء التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار الثنائي والوطني المؤقت في 3 آب/أغسطس. ونرحب - في سياق إعادة الإدماج الجارية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - باعتماد الخطة الاستراتيجية للأمن والحماية ونشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية. تلك خطوات حاسمة لترسيخ السلام، ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله مثل ضمان استئناف المحادثات بين هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. كما أن العدالة الانتقالية خطوة حاسمة لتحقيق سلام إيجابي دائم. ونشيد بالجهد الهائل المبذول للنهوض بذلك، لا سيما فيما يتعلق بدعم حقوق الضحايا كأساس للعدالة والسلام والمصالحة.

وأودّ أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعمنا القوي لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بما في ذلك توسيع ولايتها لتشمل التحقق من وقف إطلاق النار.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، على إحاطته وعرضه لتقرير الأمين العام (S/2023/477).

للزيادة في تجنيد الأطفال، ندعو الحكومة الكولومبية إلى مضاعفة جهودها لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال وإنهائها مع تمهيد الطريق لإعادة إدماجهم بشكل فعال. في ذلك الصدد، أود أن أقتبس من توصية السيدة فيوليتا الشابة التي خاطبت المجلس بشجاعة في الأسبوع الماضي خلال المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.9366) وحثت على أنه:

(تكلمت بالإسبانية)

”يجب الاعتراف بالأطفال والشباب الذين ينتمون إلى تلك الجماعات بوصفهم ضحايا للنزاع وعوامل للتغيير وبناء السلام“ (S/PV.9366، صفحة 9).

أخيرا، نرحب بالنهج الكلي الذي اتبعته الحكومة الكولومبية لإعطاء الأولوية لمواصلة الحوار مع جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية والجماعات المسلحة. ويدل التوقيع مؤخرا على اتفاق ثنائي مؤقت لوقف إطلاق النار مع جيش التحرير الوطني مقرر دخوله حيز النفاذ في 3 آب/أغسطس على نجاح ذلك النهج. كما نرحب بالإعلان عن استئناف مفاوضات السلام مع هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي - بوصفه خطوة أولى نحو تنفيذ وقف إطلاق النار. ولأجل كفاءة الامتثال الكامل من جانب جميع الأطراف للبروتوكولات المنصوص عليها، تكرر سويسرا تأكيد تأييدها الكامل لتمديد ولاية بعثة التحقق لتشمل رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه. ويجب على المجلس أن يواصل الاستجابة الفورية لنداءات كولومبيا لأجل التحقق من اتفاقات وقف إطلاق النار وإدامتها في نهاية المطاف بوصفها اتفاقات قد يعزز بعضها بعضا. إن سويسرا على أهبة الاستعداد لدعم تلك الجهود.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد رويس ماسيو، والسيدة سالسيدو لوبيس، على إحاطتهما. ونرحب أيضا بمشاركة وزير الخارجية ليفا دوران في جلسة اليوم.

بتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم شرعت كولومبيا في عملية تحويلية للتوصل إلى ”سلام شامل“ عن

وَنقَدِّر الدور الحيوي الذي ما برحت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا تؤديه دعماً للسلام في كولومبيا. وأود أيضاً أن أشكر السيدة ديانا ماريا سالسيدو لوبيس على مشاطرتنا وجهة نظرها - لا كممثلة للمجتمع المدني وحسب، لكن بصورة أهم لتعزيز الدور المتداخل الذي يجب أن يستمر لحقوق المرأة في تنفيذ الاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وهذا المنظور ضروري ولا يقدر بثمن. وأرحب أيضاً بمشاركة وزير الخارجية الكولومبي ألفارو ليينا دوران اليوم في جلسة الإحاطة اليوم.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم كولومبيا في سعيها لترسيخ تنفيذ اتفاق السلام لعام 2016. ولا تزال الولايات المتحدة أكبر مانح دولي لاتفاق السلام لعام 2016، حيث خصصت أكثر من 1,5 بليون دولار لتنفيذه منذ عام 2017. وقد أبدت الولايات المتحدة رغبتها، بصفتها أول شريك دولي للفصل المتعلق بالشؤون الإثنية من اتفاق السلام لعام 2016، في مساعدة كولومبيا في معالجة عدم المساواة والإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي قضايا أثرت بشكل غير متناسب على مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. إن إحراز تقدم ملموس بشأن تلك المسائل أمر أساسي لتحقيق سلام دائم.

ولكي ينظر مجلس الأمن في توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، لا بد من إحراز تقدم في المفاوضات؛ ولا بد من احترام وقف إطلاق النار؛ ويجب وضع البروتوكولات وتمويلها والتقييد بها بالكامل؛ ويجب على هذه الجماعات أن توقف جميع الأنشطة الإجرامية والإرهابية، ولا سيما تلك التي تؤثر على السكان المدنيين. ولا بد من توخي العناية الفائقة. ولا تزال الولايات المتحدة تؤيد الجهود الرامية إلى مساعدة كولومبيا على تحقيق سلام حقيقي ودائم وتخفيض ملموس للعنف من جانب الجماعات المسلحة غير القانونية.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية كولومبيا، السيد ألفارو ليينا دوران. وأرحب بالإحاطة المفيدة التي قدمها السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. كما استمعتُ باهتمام إلى العرض الذي قدمته السيدة ماريا سالسيدو لوبيس. ويحيط وفد بلدي علماً بالتقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2023/477). وترحب إكوادور بالتقدم المحرز في تنفيذ الجوانب الحاسمة للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا. وفي ذلك الصدد، أسلط

ونقَدِّر الدور الحيوي الذي ما برحت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا تؤديه دعماً للسلام في كولومبيا. وأود أيضاً أن أشكر السيدة ديانا ماريا سالسيدو لوبيس على مشاطرتنا وجهة نظرها - لا كممثلة للمجتمع المدني وحسب، لكن بصورة أهم لتعزيز الدور المتداخل الذي يجب أن يستمر لحقوق المرأة في تنفيذ الاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وهذا المنظور ضروري ولا يقدر بثمن. وأرحب أيضاً بمشاركة وزير الخارجية الكولومبي ألفارو ليينا دوران اليوم في جلسة الإحاطة اليوم.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم كولومبيا في سعيها لترسيخ تنفيذ اتفاق السلام لعام 2016. ولا تزال الولايات المتحدة أكبر مانح دولي لاتفاق السلام لعام 2016، حيث خصصت أكثر من 1,5 بليون دولار لتنفيذه منذ عام 2017. وقد أبدت الولايات المتحدة رغبتها، بصفتها أول شريك دولي للفصل المتعلق بالشؤون الإثنية من اتفاق السلام لعام 2016، في مساعدة كولومبيا في معالجة عدم المساواة والإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي قضايا أثرت بشكل غير متناسب على مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. إن إحراز تقدم ملموس بشأن تلك المسائل أمر أساسي لتحقيق سلام دائم.

وتتضمن الولايات المتحدة إلى الأمين العام في حث الحكومة على مضاعفة الجهود لمعالجة الإقصاء وعدم المساواة التاريخيين. إن الاستفادة الكاملة من قدرات المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الأصلية أمر ضروري لضمان تشكيل عملية التنفيذ وفقاً لآراء وأولويات مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وكما جاء في آخر تقرير من ملاحظات الأمين العام، فإن محكمة السلام الخاصة توضح، من خلال قراراتها، أن الالتزام بالنهوض بحقوق الضحايا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. وترحب الولايات المتحدة بمزيد من التعاون بين محكمة السلام الخاصة والحكومة وتتطلع إلى إصدار أولى الأحكام التصالحية التي ستحقق العدالة للضحايا.

وتواصل الولايات المتحدة عن كثب رصد الجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية لتوسيع نطاق خطتها الشاملة للسلام من خلال

إطلاق النار. وتحقيقاً لتلك الغاية، سيسهم وفد بلدي إسهاماً ببناءً في عملية تحليل مقترحات الأمين العام بشأن ولاية البعثة، مما سيُمكن من مراقبة الاتفاقات الحالية والمقبلة ورصدها والتحقق منها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم إكوادور للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام في كولومبيا، وكذلك لأي جهد يعزز الحوار، بغية إقامة سلام دائم لصالح جميع الكولومبيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كولومبيا.

السيد ليفا دوران (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): نجتمع كل ثلاثة أشهر في هذه القاعة للاستماع إلى الإحاطة بشأن التقرير الفصلي عن التقدم المحرز والتحديات التي حددتها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بتكليف من مجلس الأمن بشأن تنفيذ اتفاق هافانا للسلام الموقع بين الدولة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في عام 2016. إنني أحضر هذه الاجتماعات بسرور بالغ كدليل على التزام حكومة بلدنا بالتنفيذ الكامل لما تم الاتفاق عليه وبإحلال سلام ناجز، وانطلاقاً من الاقتناع العميق بأهمية الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي والمحققون. لذلك، لن يكون متسقاً مناقشة أي من الاستنتاجات الواردة في آخر تقرير (S/2023/477) أو التشكيك فيها، عندما تكون مهمة البعثة هي إجراء تحقق شامل ونزيه. فالنتائج غير الإيجابية الواردة في التقرير ينبغي اعتبارها دائماً فرصاً للتحسين، وإنذارات مبكرة، ونداءات للعمل بغرض حماية ما تم الاتفاق عليه مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي.

أود اليوم أن أعتزم هذه الفرصة لأشير إلى ثلاث مسائل أساسية تتعلق بالسلام في كولومبيا، الذي يقترح الآن، تحت قيادة الرئيس غوستافو بترو أوريفغو، أن يمتد خارج حدودنا من خلال علاقات طيبة مع البلدان المجاورة لنا. وهذه مسائل نود أن نستري انتباه المجتمع الدولي إليها. أولاً، نود أن نسلط الضوء على أن الحوار بين الأطراف في اتفاق السلام لعام 2016 عنصر أساسي في تنفيذه، وأنه سيظل العمود الفقري لسياستنا الوطنية "للسلام الناجز". وتدرك حكومة بلدي الطابع

الضوء على موافقة الكونغرس الكولومبي على خطة التنمية الوطنية التي يتضمن نصها التزامات تتعلق بتنفيذ الاتفاق النهائي، مع عناصر أساسية للعدالة الانتقالية، والإصلاح الريفي الشامل، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، والاستعاضة عن المحاصيل غير المشروعة. ونأمل في استمرار التقدم في تلك المجالات.

إن الموافقة على وقف إطلاق نار مؤقت ثنائي الأطراف على الصعيد الوطني بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، فضلاً عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً مع هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، بهدف الموافقة على وقف ثنائي الأطراف لإطلاق النار، يُمكّن من إحراز تقدم نحو السلام الدائم المنشود. وتأمل إكوادور في أن تواصل الأطراف إظهار التزامها وحسن نيتها في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل، وكذلك في بلورة الاتفاقات قيد المناقشة.

وندعو إلى وقف العنف المرتبط بالنزاع، لا سيما ضد النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء الاجتماعيين والمقاتلين السابقين، ومعظمهم من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين. ويجب التحقيق في تلك الأعمال وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ومما يثير القلق أيضاً استخدام الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي لا تزال تحصد الأرواح.

وندعو الأطراف إلى تعزيز الحوار الشامل وبذل كل جهد ممكن لوضع حد للأعمال القتالية والتوصل إلى وقف لإطلاق النار. ونأمل في أن تستمر الجهود لتوسيع وجود الدولة في المناطق الريفية وتحديد مواقع الألغام الأرضية بغية تجنب المآسي في المستقبل.

وتواصل محكمة السلام الخاصة عملها، مع التزام حقيقي بالدفاع عن حقوق الضحايا. وفي ذلك الصدد، نأمل في أن تسهم العلاقة الوثيقة والتعاون التقني القائم بين محكمة السلام الخاصة والمحكمة الجنائية الدولية في النهوض بعمل محكمة السلام.

ومما لا شك فيه أن خبرة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وقدرتها اللوجستية يمكن أن تسهم إسهاماً هاماً في تنفيذ اتفاقات وقف

منطقة دون إقليمية على وجه الخصوص، مما حول الممثلين إلى جهات فاعلة ضامنة لهذه العمليات.

وفيما يتعلق بالمسائل العرقية، يجدر تسليط الضوء على عمليات الحوار التي اقترحت فيها وكالة إعادة الإدماج والتطبيع أن يشارك الموقعون ذوو الانتماء العرقي في عمليات التشاور الجارية السابقة، بغية ضمان إعادة الإدماج الفعال داخل مجتمعاتهم المحلية.

فيما يتعلق بنوع الجنس، أود أيضا أن أشير إلى قناعتنا بأن السلام يجب أن يشمل النساء بكل تنوعهن ومجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، مع الاعتراف بالتحديات التي تفرضها التقاطعية. وتتيح لنا هذه الرؤية تحديد ووضع إجراءات لمكافحة الأشكال المتعددة للتمييز التي تفاقمت بسبب النزاعات المسلحة.

أود أن أسلط الضوء على أن خطة التنمية الوطنية تشمل، ولأول مرة، اعتماد سياسة خارجية ذات نهج جنساني، وهو نتيجة لحوارنا مع المجتمع المدني، الذي سيكون مطلوباً لتعزيز تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق السلام لعام 2016.

وفيما يتعلق بالولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، أود أن ألفت الانتباه إلى ضرورة امتثالها دائما لما تم الاتفاق عليه في اتفاق عام 2016. إنها في الأساس عدالة تصالحية يجب أن تُعزز، شأنها شأن كل عدالة، مبدأ لا عقوبة إلا بنص. وحسبما ما تم الاتفاق عليه لهذا الغرض من جانب الأطراف المتفاوضة على الاتفاق النهائي، فقد تم الإعلان عن أحكام. ولذلك لا يمكن البت في أحكام تختلف عن الأحكام المنشورة والمشار إليها في وثيقة مجلس الأمن اليوم التي أعلنتها الدولة بصورة انفرادية. وفي هذا الصدد، يجدر تسليط الضوء على شيء واضح ولكنه مثير للاهتمام، وهو أن عملية السلام في حد ذاتها لم تنته، ولهذا السبب نجتمع كل ثلاثة أشهر لتحديد التقدم المحرز في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. وهذا يعني أن الطرفين المتفاوضان لا يزالان نشطين ويقظين. والطرفان المتعاقدان الساميان - الدولة الكولومبية من جهة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي

الثاني لما تم الاتفاق عليه وتدعو إلى الإبقاء عليه كنقطة انطلاق في بناء السلام. ثانيا، نود أن نسترعي الانتباه إلى أهمية أن تدمج الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، في إطار تنفيذ ولايتها التي تشكل اليوم قدوة ونقطة مرجعية للالتزامات الدولة الكولومبية في مجال العدالة، بصورة كاملة ما اتفقت عليه الأطراف المتعاقدة السامية عند إنشائها. ثالثا، نود أن نسلط الضوء على العلاقة بين تنفيذ اتفاق عام 2016 ومبادرات الحوار الأخرى التي اقترحناها في إطار سياسة السلام الناجز.

ولن نكل أبدا من تكرار القول إن تنفيذ اتفاق عام 2016 التزام من جانب هذه الحكومة. واليوم، ندرك أنه يجب تجسيد هذا الالتزام في إجراءات تؤثر على حياة السكان الذين تمثلهم الأطراف الموقعة والسكان المتضررين تاريخيا من النزاع. وعلى النحو الذي سلط عليه الضوء تقرير بعثة التحقق، عملنا على مجموعة من المبادرات المؤسسية والتشريعية التي ستمكننا من إحراز التقدم نحو تحقيق هذه الغاية. ومن الأمثلة على ذلك خطة التنمية الوطنية وسياسة الأمن والدفاع الجديدة، التي تشدد على الأمن البشري، وتعزيز السيطرة على الأراضي، وتفكيك المنظمات الإجرامية. ولكن المثير للاهتمام في هذه المبادرات الوطنية هو أنها سعت إلى مواصلة الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة، وإشراك المجتمع المدني، وفي بعض الحالات، مراعاة طلبات الأطراف الموقعة على الاتفاق، عملا بما تم الاتفاق عليه. وندرك أن مواصلة الحوار بطريقة أكثر تنظيما لن يكون بالأمر السهل.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، أود أن أسلط الضوء على الحوار الذي وعدت به الحكومة ويجري مع النواب في البرلمان الذين يمثلون الدوائر الانتخابية المؤقتة من أجل السلام بغية تحديد وتعزيز المبادرات التشريعية المشتركة المتعلقة بتنفيذ الاتفاق. وقد حققت حكومة التغيير وممثلو الدوائر الانتخابية المؤقتة الخاصة من أجل السلام أوجه تآزر من خلال تعزيز أحكام محددة بشأن تنفيذ الاتفاق النهائي لعام 2016 في خطة التنمية الوطنية، وهي تدابير تم تجاهلها في الدورات التشريعية السابقة. وبالمثل، نظمت وكالة التجديد الإقليمي عمليات حوار دائم مع ممثلي الدوائر الانتخابية المؤقتة بشأن تنفيذ خطط التنمية ذات التركيز الإقليمي، على الصعيد الوطني وفي كل

أغسطس. ومع ذلك، إذا أردنا تحقيق نتائج هامة يجب علينا تقليل عدد حوادث العنف في البلاد ووقف تصعيد ديناميات العنف في الأقاليم. إن الدخول في حوار مع الجماعات والجهات الفاعلة التي تحرك العنف في البلاد أمر أساسي للحد من هذا العنف وضمان أمن الموقعين والسكان المدنيين ككل. وفي غضون ذلك، تسير المناقشات مع جيش التحرير الوطني في الاتجاه الصحيح وقد أسفرت عن نتائج ملموسة في هذا الصدد. ونحن ننتظر من مجموعات التفاوض أن تقترح بروتوكولات لوقف إطلاق النار المتفق عليه في 9 حزيران/يونيه. وبالمثل، فإن التوقعات كبيرة فيما يتعلق بالنتائج الأولية للمناقشات مع المجموعة التي تطلق على نفسها اسم هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية، وكما يذكر ذلك الأمين العام في رسالته المؤرخة 13 حزيران/يونيه إلى مجلس الأمن (S/2023/438) المتعلقة بتوسيع الولاية التي طلبتها كولومبيا.

يتوقف كل شيء الآن على تلك الحوارات الجديدة، خاصة ونحن نمضي قدما في التعهد بالتزامات ملموسة، وقد أصبح دور المجتمع الدولي بوصفه ضامنا ومشرفا على ما تم الاتفاق عليه أمرا حيويا لنجاح العمليات. ولهذا السبب طلبنا دعم مجلس الأمن لعملية التحقق من وقف إطلاق النار الذي اقترحته الأطراف في الانتقال إلى السلام الكامل، وهو ما نلتزم بتحقيقه.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن المجتمع الدولي ومجلس الأمن هما أكثر من أي وقت مضى الحليفان والضامنان الرئيسيان لنا في بلوغ هدفنا الثابت المتمثل في تحقيق السلام التاريخي في كولومبيا. وتريد كولومبيا أن يمضي مجتمعها قدما، ليس نحو مائة عام من العزلة - وهي عبارة ظلت تؤرق ذاكرتنا الوطنية - بل نحو مائة عام من التعايش والسلام. وسيكون ذلك انتصارا حقيقيا.

أشكر كارلوس رويس ماسيو وأعرب عن خالص امتناني لجميع الحاضرين في هذه القاعة. وأكرر بالطبع الإعراب عن سروري لوجودي مع الجميع هنا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة 16/45.

من جهة أخرى - يؤيدان ما تم الاتفاق عليه. وهذا يدل بالضبط على أنه لا يزال بإمكان هذين الطرفين اللجوء إلى الصكوك المكرسة في القانون الدولي الإنساني لتأكيد المبادئ وتحسين النصوص التي تضمن تحقيق السلام المنشود، مع التعجيل بإجراءات تنفيذه الكامل وبمزيد من السرعة. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، في الجهود الرامية إلى إزالة العقبات غير المبررة التي تحول دون لجوء الجماعات شبه العسكرية إلى الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وفي فتح القضية الرئيسية المتعلقة بمسؤولية الدول كطرف فاعل في النزاع المسلح، إما عن طريق ارتكاب الفعل أو الامتناع، وإمكانية تحسين آلية اختيار القضاة الجدد لتجنب الظهور بمظهر الاختيار المشترك.

ويجوز للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاق هافانا للسلام أن تلجأ إلى الاتفاقات الخاصة المنصوص عليها في المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949. وبالمناسبة، فإن هذه المبادرة غير منصوص عليها في تلك المادة فحسب، بل أُدرجت صراحة في نص السلام الأصلي في الاتفاق الثالث المؤرخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، مع نطاق الأحكام الواردة فيه، كما أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعليقها رقم 850.

وأخيرا، أود أن أثير نقطة توصلت بعثة التحقق إلى فهمها جيدا بفضل خبرتها الميدانية، وهي العلاقة بين تنفيذ الاتفاق النهائي لعام 2016 ومبادرات الحوار الأخرى التي اقترحناها في إطار سياسة "السلام الشامل". ويجب أن تواصل كولومبيا إحراز تقدم في تشجيع وتمكين جميع الأطراف الفاعلة في النزاع من تحمل المسؤولية عن بلوغ الحقيقة وتحقيق العدالة من أجل المجتمع والضحايا إلى جانب عمليات إعادة إدماج مستدامة وفعالة وكريمة. نريد أن نفوز بالسلام.

لقد كان الشاغل الرئيسي للمجلس، وكذلك للطرفين الموقعين على اتفاق السلام، هو كفالة الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين. ويمكننا أن نواصل العمل على تعزيز الترتيبات الأمنية للموقعين بتحديث مبادئنا التوجيهية المؤسسية في المنطقة. لقد قادت وحدة تنفيذ الاتفاق النهائي عملية شاملة تهدف إلى إعادة تشكيل وتحديث وتطوير الخطة الاستراتيجية للأمن والحماية، التي يُتوقع اعتمادها في آب/